٦٩

فتاوى العلامة الرحلة سراج الدين
عمر قارى الهداية جمعها تلميذه
العلامة المحقق الكمال
بن هام
تغمدها الله
برحمته

١/٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم بسّر وأتمم بالخير

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه نوازل شتى سألها بعض الحكام شيخ الإسلام العلامة الحافظ الرحلة سراج الدين قاري الهداية عفا الله عنه ورضوانه وأسكنه أعلى جنانه فأجاب عنها بما هو المفتى به من المذهب فالجمل عليه فيما فيه الخلاف وهما لا خلاف فيه من الاستحباب يعني أنه منهم أجمعين فلما وقفت على ذلك خطته المبادك أحببت جمعه من مكانه وإيراقه وكذلك أسأل الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

مقدار ما إذا قالت أبرأتك ولم تصحب البراءة وقوع الطلاق

سئل إذا قالت الزوجة لزوجها متى سألتك على فأنت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأك الله ولم يكونا يعلمان تعلق الحقوق على وقوع الطلاق ونحو هذه البراءة هل أجاب إذا قالت له في مجلسها أبرأتك وأبرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق خوفا على أحدهما مقدارا لحقوق لم يعلما الآن البراءة عن المجهولات صحيحة عندنا

إذا لم يحسن جوابا كافيا فيما لحرة القاضي عليه

سئل إذا ادعى شخص على آخر مالا وغيره عنده الحاكم وسأل المدعى عليه الجواب فسكت أو أجاب جوابا غير كاف وأصر على ذلك هل يحبس القاضي على رد الجواب الشرعي بالحبس وغيره أم لا

أجاب يحبس ويؤدبه بالحبس بحسب ما يراه

عليه

سئل عن الحي البالغ إذا تصرف في بيع واشترى وباع وتزوج فادعى أبوه أو وصيه أو أمين الحاكم أنه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا

إذا بلغ الصبي عاقلا فالحجر ينتفي عنه

أجاب مذهبنا مذهب حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه إذا بلغ عاقلا فجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها ولا تعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور إلا إذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم أحكام حكم الحاكم الأول ولا فجميع تصرفاته باطلة

إذا كان المعلق عليه النذر مما يندب وقوعه

سئل إذا قال الرجل إن فعلت كذا وإن كان كذا فعلي عشرة آلاف درهم على سبيل النذر الشرعي للفقراء والمساكين أو لمصالح الحرمين الشريفين ثم فعل ذلك هل يطالب

أجاب إن كان المعلق عليه النذر مما يندب وقوعه يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يحبس عليه في القضاء لأنه لا يدخل تحت حكم القاضي وإن كان لا يندب وقوعه ونعله فهو مخير في النذر إن شاء وفى بالنذر وإن شاء كفر كفارة يمين

سئل إذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا فأحضر البائع القبانى ووزن البضاعة بحضور المشتري أو تسلمها المشتري بمرأى منه فهل تسمع دعواه إذا لم يقبض المشتري أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا تسمع قول القباني وحده إلا أن يشهد معه أنه قبض جميع المعقود عليه وعد كذا كذا

لا تسمع قول القباني وحده إلا أن يشهد معه أنه قبض جميع المعقود عليه

سئل إذا أقر شخص أن في ذمته كذا كذا درهما ثم بعد أن قال له بطريق شرعي ولم يقبض قبضا مما ادعى عليه واعترف بالقدر أو ثبت عليه البينة بذلك طلب يمين المقر له أنه أقبضه القبض الشرعي فهل يلزم المقر له باليمين أم لا

إذا أعلم المقر له أنه أقر كاذبا لا يسعه أن يحلف والفتوى على أنه يحلف

أجاب مذهبي حنيفة ومحمد أنه يلزم ما أقر به إذا لم يثبت ذلك ولا يلزم المدعى يمين أنه قبض عوضه لأنه ما أقر به عوضا عن شيء بل الظاهر أن كل المقر له أن علم أنه أقر كاذبا لا يسعه أن يأخذ منه جبرا والفتوى على أنه يحلف المقر له أنه ما كان كاذبا فيما أقر به ولا يثبت بطلان فيما ادعى به

ويقضي له سئل عن شخص وقف رضاشا بقعة أو عقارا من نصفين أو ثلاثا أو رباعا على جهات ثم حصل بين مستحقي الوقف محاضة فظلموا القسمة وهذه الأرض مما يمكن قسمتها فهل تقسم أم لا

أجاب ليس لهم أن يقتسموا العين الموقوفة لأن القسمة إنما تكون في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك

سئل عن رجل له مال لا يدري زكوته هل يحبر الحاكم أم لا

أجاب إذا قامت عليه البينة أن له مالا وأنه لا يؤدي زكوته أجبره القاضي على إخراجها بنفسه

سئل هل الأحوط أن يحوز أن يكون قيم من ربابها بغير إذن الأيتام ولا نائبه ويعطيها من يختاره وهل يسقط بذلك أن يكون عن صاحبها

أجاب ليس لمن لا ولاية له أن يطالب أحدا من زكوة ماله وإخراجها منه جبرا وصرفها إلى المصارف بل يرفع أمر الى الإمام أو نائبه ليأمره بإخراج الزكوة منه أو يحبس إذا امتنع ومن ارتكب ذلك لفعل فهو متعد على الأيتام هو وبه ما يربي ومتى أخذها غير ربي المال وصرفها إلى المصارف لا تسقط الزكوة عن المال لأن الزكوة عبادة ولا بد فيها من اختيار المؤدي فمتى أخذ منه ما أخذ منه لأنه غاصب

سئل عن الوقف إذا رجع عما أوقفه قبل الحكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم قاض بصحة الرجوع وبصحة الوقف الثاني ولزومه على مقتضى مذهب الإمام أبي حنيفة فهل يصح على الثاني أم لا

أجاب إذا رجع الواقف قبل الحكم بلزوم الوقف فهو الثاني ولزومه على مذهبي حنيفة أنه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف أنه يلزم من غير حكم الحاكم ومعه ذلك لو قضى بصحة الرجوع قاض حنفي صح ونفذ فإذا وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار المعتبر هو الثاني لأنه مورد حكم الحاكم

سئل عمن أراد أن يحتاط حوانيت جبران سوق عمه القاضي على أخراجها بنفسه

أجاب إذا كانت تحتاج إلى ترميم وإصلاح فليس له ذلك ولا يجوز له أن يحتاط حوانيت جبران سوق عمه شيء عليها منها هل لهم منعه أم لا

أجاب إذا خاف الخبرة أن اتخاذ الطاحون يوهن بناءهم فالفتوى أنه يمنع من التصرف على وجه يتضرر به الجار وإن كان يتصرف في ملكه

سئل هل يجوز للهود والنصارى أن يتخذوا بيتا يجتمعون فيه ويعتقدون إذا كانوا في بلد ليس فيها بيع ولا كنيسة

أجاب لهم أن يعملوا من أحداث بيت يجتمعون فيه لذلك

سئل عن رجل تزوج امرأة ولها ابن من غيره فتزوج امرأة واستولد منها بنتا فهل هذا البنت تحرم على زوج أم الابن المذكور أم لا

أجاب نعم تحرم أن يتزوج بنت ابن زوجته لأنها بنت ابنه فتحرم عليه وإن سفلت

سئل إذا اتفق اثنان أنهما توأم وكل منهما تدعي أنها هي الأولى وتوأمان يشهد لهما القابلة أجاب يصح هذا في حق كل أثر واحد منهما من الإرث فيحلف كل واحد منهما أنه لا يجد ولا يدخل له بيت في الأول أنه ابن عم شقيق أو لأم ولا يعلم أن ذلك بالبينة صحيح في ثبوت النسب أيضا

سئل عن رجل أسلم لغائب في شيء بحور فيه السلم فطالبه فادعى عند الحاكم أنه أقبض منه رأس مال السلم وأنكر المسلم إليه ما أقر به فما تقديم أنه المقبض به

سئل هل يجوز بيع شقائل من الذهب بقنطار من الفلوس نسيئة

لهلا ۞ اجاب لا يجوز بيع الفلوس الى اجل بدهب وفضه لان علمانا نصوا على انه لا يجوز استلام مورول فى مورول
الا اذا كان المورول المستلم فيه سبيعا كالكتان او عبرة والفلوس ليست من المبيعات بل صارت اثمانا ۞ سئل
هل يجب الزكوة فى الفلوس المتعامل بها فى هذا الزمان وما اصلها هاها ۞ اجاب نعم القول على وجوب الزكوة فى الفلوس
اذا بلغ مثل بها اذا بلغت مايتي درهم من الفضه او عشرين مثقالا من الذهب ۞ سئل عن شخص عليه
دين لشخص والمديون وكيل متصرف عليه فاراد المديون لوكيله ان يعطى رب الدين دينه وعاب فطالب
رب الدين مكفله ان يحضر له مالا لموكله الوكيل يا ليبلغ فادعى ان ليس تحت يده مالا لموكله فهل يقبل قوله بلا يمين
واذا اقام رب الدين بينه ان تحت يده مالا لموكله هل تسمع امملا ۞ اجاب لا يلزم الوكيل دفع شئ الى من
وكله بقبضه منه وان كان الوكيل ليس له تحت يده شئ لا يلزمه شئ ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للخصم
والوكيل بقبض الوديعه او العين ليس بخصم ۞ سئل عن رجل اتاجر ارضا فالحه بنفقه بها فى جميع الملح نهايه
نفقتها بالماحتى بنعقد الملح ۞ اجاب اذا اتاجر ارضا لتشرق اليها المياه من الماء الذى يتوقه اليها فعقد ملحا
فهذا الملح ملكه لانه انعقد من الماء الذى ساقه لهذه الارض عمله فيها فاذا كان كذلك فالاجاره صحيحه لانه
اتاجر للارض ليحبس فيها الماء الذى يتوقه اليها فى المده التى اتاجرها لذلك فصار كما اذا اتاجر حوضا
او صهريجا ليملاه ماء فعمله اليهما وان كان الملح الذى باخذ انما هو من اجزاء الارض لا من الماء الذى ساقه اليها فهو
ملك لصاحب الارض لانه من اجزاء ارضه فصار كاللبن والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه
استئجار على استهلاك العين والاجارات انما تنعقد على استهلاك المنافع فاذا تصرف فيه كل واحد من المتواخرين
الى ما اجره ما وضع يده عليه للاخر ۞ سئل عن شريك فى دار هدمت وسقط نقضها فطلب احدهما قسمة النقض
والاخر ۞ اجاب لا تقاص ان امكن قسمتها بان لم يحتج الى كسر وشق قسم بطلب احدهما وبجبر الممتنع وما يحتاج
الى كسر لا يقسم الا بالتراضى والجدار المقابله لا تهدم الا بالتراضى ۞ سئل هل للقاضى ترويج الصغار اجاب
ان كان فى عقليد ان له ترويج الصغار يزوج والا فلا ۞ سئل عن البايع هل له حبس المشترى على الثمن وان كان
المبيع فى يده اجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع فى يده كالمرتهن حبس الراهن وان كان الرهن فى يده ۞
وسئل عن شخص ادعى على اخر بملك فادعى انه اقتضه المال وانه له بينه شهد بذلك وهى متعذره هل يعمل الى
احضارها ۞ اجاب اذا اقر بالمال وادعى الايفا ان لم تقم بينه بذلك فى الحال والا لزم بدفع المال واذا اقام
بينه بعد ذلك يرد عليه ما اخذ منه كان الذى ادعاه المدعى ثبت بافراره وما ادعاه من الايفا لم يثبت ولا يوخذ
الغايب بجحود دعواه الايفا ۞ سئل عن شخص اشترى من اخر جميع ما يملكه من بقر وبصابيع وغير ذلك فهل يصح
اجاب ان علم المشترى جميع ما يملكه البايع صح البيع ولا يضر جهل البايع بقدره ۞ سئل عن المودع او العامل فى

القسمه على درجه زكوه الفلوس

اذا اقر الوارثان بدين لمورثهم مع جحده ونكوله عن اليمين

الوكيل بقبض العين والوديعه ليس بخصم

الاجارات انما تنعقد لاستهلاك المنافع

قسمه الانقاض

بيع المشترى وان كان المشترى لم يقبض الثمن

اذا اقر بالمال وادعى الايفا وتعذرت منه اقيمت البينه عليه

بيع المجهول اذا علم المشترى

اذا ادعى المشترى على البايع ان البيع ملكه

للمالك اذا شهد عليه عند المودع انه رده المالك الى مالكه او انه تلف فى يده هل يبرا ۞ اجاب اذا اقام من عنده وديعه
او اقراض او غير ذلك مما هو امانه او كان القول قوله فى رده الى مالكه او تلفه لو يخبر انه وطولب فورثته بذلك
فادعوا عليهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكه او انه تلف بيده واقاموا بينه على انه قال ذلك فى حياته هل تسمع
ذلك يمكن ان فاموا بينه انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال ان هذا المال للفلان عندى
وديعه او اقراض او قضيه للفلان بطريق الوكاله او الرسالة لادفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع من عندنا
لا ضمان عليهم ولا فى تركته ۞ سئل عن رجل اشترى شيئا واقر به وتركته عند البايع ثم قبضه وادعى انه لم يكن
له واراد رده ۞ اجاب ان ادعى المشترى بعد اقرار بروية البيع ورؤية عيوبه انى اقررت بذلك ولم اكن رايت
المبيع وكذبه البايع حلف البايع ان اقراره بذلك كان بعد الرويه والمعرفه به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشترى
وان نكل فللمشترى الرد ۞ سئل عن رجل اشترى جميع ما فى هذا البيت المقفول هل يصح اجاب البيع جايز لان الجهاله
تنتفى ولا تمنع صحة البيع وللمشترى الخيار اذا راى ما فى البيت ان شاء رضى وان شاء رده لاخبار البايع ۞ سئل اذا
اخذ المطلق ولده من حاضنه لتزويجها هل له ان يسافر به اجاب له ان يسافر به الى ان يعود حق امه ۞ سئل اذا
سقطت حضانه الحر من تزويجها احمى ولها ام هل تستحق الحضانه اجاب نعم تنتقل الحضانه الى ام الجده وان علت ۞
سئل عن رجل تزوج امراة ورفعت لبيته فراشا وحلى ومتاع وبخاتى وغير ذلك والزوجه حرة بالغه ثم بعد
ذلك ادعى والدها ان جميع ما مع ابنته ملكه اعارها اياه ليجمل به فى بيتها ليس ملكها واقامت ابنته المذكوره انه
ملكها ليس له ولا لوالدتها فى شئ منه حق فقول من يتبع ۞ اجاب القول قول الابن والام بملكان مثل هذا الجهاز للابنه ۞ سئل عن
هرشد بها عاريه مع اليمين الا ان تقوم دلاله ان مثل هذا الاب والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنه ۞ سئل عن
رجل سال من الحاكم ان يحلف غريمه ان لا يشكوه الا فى الشرع فابى الغريم الحلف اجاب ليس للقاضى ان
يحبس على الحلف والمتناع عن القرض له من غير الشرع فاذا انهاه عن شكواه ثم شكاه من غير الشرع ادبه وغرمه جميع ما
غرمه بسبب ذلك ۞ سئل عن رجل له عقار وارض ووقف بعضها نايبا ثم ترى فى واردات الوقف هل يوقف
عليهم قسمة ذلك وهو مما يحتمل القسمه فهل يجبهم الحاكم الى ذلك ويقسم ذلك ويقرر الوقف من الملك ويحكم
بصحتها ويجوز للورثه بيع ما صار لهم بالقسمه واذا قسم سهم من هو نائب عنه القسمه ان شاء عين جهة الوقف وجعله
الملك نقوله والاولى ان يقرع بين الجهتين نفيا للتهمه عن نفسه ۞ سئل عن معنى قولهم وجب فى الاجاره
الفاسده اجر المثل لا جاوز المسمى اجابت معناه ان استاجر شخص شيا باجر معلوم له لكن شرط فى صلب العقد
مثلا ان مرعاه البذر على المستاجر او على البذر على المستاجر فهذا شرط مفسد للعقد لان العلف والمرعى على الموجر
فاذا انتفع فى الفاسد فالواجب عليه اجر مثل المستاجر انما اذا فسدت الاجاره استوفى المنفعه فى هذه الاجاره المستاجر

هل يجوز اجارة الارض المشغولة بالزرع

بجهالة الاجرة بان استاجر شيئا من مثلوماته ثوبا ودابة ولم يبين جنس الثوب ونوعه فالواجب على المستاجر
هنا اجر المثل بالغا ما بلغ اذ الشيء في المستاجر المنفعة ۞ تسئل هل يجوز اجارة الارض المشغولة بزرع الغير اجاب
اذا كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز ان يؤجرها ما لم ينقض مدة الزرع الا ان يؤجرها للمالك مضافا الى
المستقبل وان كان الزرع بغير استحقاق شرعي صحت الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالمؤجر
في هذه الصورة قادر على تسليم ما اجر بان يجيز صاحب الزرع على قلعه سواء ادرك ام لا لانه لا حق لصاحبه
في ابقائه ۞ تسئل اذا غصب ارضا من المستاجر هل تلزمه الاجرة اجاب اذا غصب من المستاجر ولم يتمكن من
الانتفاع به تنقطع الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع بها وجب عليه الاجر بقدر ما انتفع وان لم يتمكن من
ما يمكن من الانتفاع بها لما انتزعت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخها حين غصبت منه ۞ تسئل عن
المرتهن اذا ادعى رد العين المرهونة وكذبه الراهن هل القول قوله اجاب لا يكون القول قول المرتهن في رده مع
يمينه لان هذا شان الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه ۞ تسئل عن شخص ادعى
على ورثته انه اودع مورثهم وديعة فانكر الورثة ولم توجد العين الموروثة في التركة والمدعي بينة بذلك
اجاب اذا اقام الموروث سنة على الايداع وقد مات الموروث مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر خلافها
لورثته فضمانها في تركته فان اقام سنة على قيمتها اخذت من تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول
الورثة مع يمينهم ولا تقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لو فهم ضمانها ولا يتولون تجهيل مورثهم من غير سنة
شرعية على ان مورثهم ردها ۞ تسئل عن شخص دفع الى اخر مبلغا وامره بدفعه لوزيد وان ياخذ من زيد
رجعه ان المبلغ وصل له ففعل ذلك وادعى المأمور ضياع الرجعة وانكر زيد القبض فهل القول قول زيد
مع يمينه واذا انكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فحاصل الجواب ان المأمور يقبل قوله في حق نفسه لا
في حق زيد واذا انكر لا تسقط تقوم عليه واذا شرط على المأمور الا يدفع الا بشرط الاشهاد على يزيد واحضار رجعه
يشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعه بذلك وانكر زيد القبض كان المأمور له ضامنا ولا تسقط قوله اشهد
وضاعت لو شغله ولا اثر لما لم يحضر رجعه او تقرر زيد القبض ۞ تسئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترتيم
مع رسول على حق شرعي وذهب مع الرسول ليرضي خصمه بالدفع او بالتجئ لمحضر الرسول وادعى خصمه هروبه
منه وليس للرسول بينة بذلك فهل للرسول مطالبة المدعي بالمبلغ وهل القول قوله في هروبه لم لا اجاب اذا هرب المرتهم
من الرسول وعجز عنه فالقول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التفريط
فيه ۞ تسئل عن حماة من اهل الذمة شهدوا على ذمي انه اسلم وخرج من دين النصرانية وانكر هل يقبل شهادتهم
عليه لجاب لا تقبل شهادتهم على ذلك ولا يتعرض له بسبب ذلك اشهادة لانهم يزعمون انه ارتد ولا تقبل شهادة الذمي

على المرتد ۞ تسئل عن شخص استعار شيئا لرهنه ورهنه واستحق البين هل يحبر المعير على رد الرهن ويحبس عليه
ام المستعير ام المرتهن بيع الرهن اجاب لا يحبر المعير على قضاء البين ولا بيع العين وكذا ليس المشتري بيعها
وكذا ليس للمرتهن بيعها الا رضا مالكها وانما له حبسها الى ان يستوفي دينه ۞ تسئل عن شخص وكل شخصا في بيع
شيء او قبض دين وقبل الوكيل الوكالة ثم انه تهاون حتى عدم ما وكل فيه وتلفت الاشياء او
هل يلزم الوكيل شيء اجاب لا ضمان على الوكيل لانه متبرع في شيء من ذلك ولا ضمان على المتبرع ۞ تسئل عن شخص استاجر
شخصا على ان يتسلق ملاحي شينه او عكما للحمال ثم اختلفا في استيفاء العمل فادعى المستاجر عدم الوفاء وادعى
المستاجر الوفاء فالقول لمن اجاب القول قول المستاجر مع يمينه والبينة بينة المستاجر لانه يدعي الايفاء والمستاجر ينكر ۞
تسئل عن شخص اشترى من اخر دارا ببلد وهما ببلد اخرى ومن البلد من مسافة يوم ولم يقبضها بل خلى البايع بين
المشتري والمبيع المحليه الشرعيه ليتسلمها فهل يصح ذلك وتكون المحليه كالتسليم اذا اجاب اذا لم تكن الدار
بحضرتهما وقال البايع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث
يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فحينئذ يصير قابضا وفي تسلمنا ما لم يمض من الذهاب
اليها والدخول فيها لم يكن قابضا ۞ تسئل عن شخص ادعى على اخر انه تسلم منه قدر اس النقود والصانع ولم يدفع شيئا
التسليم فامتنع من اكل فهل يحبر على ذلك ويلزم المشهود بيان الشيء اجاب هذه الدعوى صحيحة ولا يحبر المدعى
على بيان شيء لتسليم او ما ادعى به ويلزم المدعى عليه رد الجواب فان انكر واقام المدعي بينة على ذلك قضي له بما
ادعاه ولا يلزم المشهود بيان الجهة ۞ تسئل عن شخص قال لاخر ربحت علي الف دينار فقال لك بينة او وصل
فقال لا واما انا اعطني الالف فان قال ربحته مما احملني على القابض بالف اجاب ان عرف المحال عليه بالدين
الذي احيل به عليه ودفعه الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال ما لم يعرف الحال فان صدق المحيل المحتال
ثم الامر وان انكر الوكالة واخذ بدينه من المديون يرجع المديون حينئذ على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات
او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشيء ۞ تسئل عن متسلم بينه وبين ذمي او متناسل عداوة وبينه هل
تقبل شهادته عليه اجاب لا تقبل ۞ تسئل عن شخص اشترى من اخر فرسا وذكر البايع انها من نتاج فلان
الفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد اجاب اذا اشتراها على ما وصف له بثمن لو لم يصفها
بهذه الصفة لا يشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد اذا
تبين خلاف ذلك ۞ تسئل عن شخص تزوج امراة على انها مسلمة فظهرت كتابية فهل له فسخ النكاح اجاب
ليس له الفسخ ۞ تسئل عن رجل اشتري من اخر بربط وبرشه فلم ينبت فادعى المشتري انه كان معيبا
واقام بينة ان سبب عدم طلوعه معلوما فهل يلزم البايع اجاب اذا ثبت انه كان معيبا رجع بنقصان العيب

العود حول الراهن بعد ورثتهم

ادعى وديعة عند ورثتهم

اذا هرب من رسول الشرع المرسل عليه

اذا شهد الذمي على مثله بانه اسلم يقبل

اذا تزوج مسلمة فاذا هي كتابية

اذا اشترى بزر البطيخ وزرعه فلم ينبت

القول قول المشتري مع يمينه والبينة